المدرسة العليا
للأساتذة
فاس

شعبة :
الاجتماعيات

كرنولوجية التقسيم الجهوي بالمغرب

من اعداد :

فؤاد امزيل

سهيلة الحمراء انوار المجاهد

عبد الدايم الادريسي هشام رحمون

عبد الحميد العزوزي

تحت اشراف الأستاذ :

محمد بونجمة

مقدمة :

✓ الجهة Région:

- من الناحية اللغوية حسب منجد لسان العرب، (ناحية من النواحي، أي جزء من الكل، وهي بهذا تعني الضاحية أو المجال المحيط بمركز معين، وهكذا يمكن التمييز بين الناحية والجهة التي قد تضم مراكز عدة بضواحيها المتنوعة)
- يعرف المشرع المغربي الجهة بكونها جماعة محلية تتكون من اقاليم و عمالات تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي (قانون رقم 96 – 47 من ظهير شريف رقم 1.97.84)
- وحدة مجالية توجد بين المحلي والوطني.
- وحدة مجالية تتميز بمجموعة من الخصوصيات الطبيعية و البشرية تميزها عن المجالات المجاورة لها .
- مجال لبناء الديموقراطية و تحقيق التنمية المستدامة .

اذن الجهة هي ذلك الحيز الترابي المتماسك جغرافيا و المتجانس اجتماعيا وتاريخيا والمعلوم إداريا، له من الإمكانيات و الموارد ما يجعله قادرا على توفير أطار عيش كريم وبناء صرح للديموقراطية و تحقيق التنمية الترابية المحلية المستديمة .

التصميم :

I. التقسيم المجالي للمغرب قبل الحماية. (تقديم فؤاد امزيل)
II. التقسيم المجالي للمغرب خلال الحماية. (تقديم سهيلة الحمراء)
III. التقسيم المجالي للمغرب بعد الحماية 1956–1971. (تقديم أنور المجاهد)
IV. الجهة في ظهير 1971.(تقديم عبد الدايم الادريسي)
V. التقسيم الجهوي للمغرب وفق تجربة1997. (تقديم هشام رحمون)
VI. التقطيع الترابي الجديد: فضاء مرحلي لترسيخ الجهوية.(تقديم حميد العزوزي)

- خاتمة :

هل يمكن ان تنجح الجهوية المتقدمة / الموسعة في تحقيق المراد منها ام ستظل كغيرها من التقسيمات التي عرفها المغرب ؟ . (تقديم حميد العزوزي)

I. التقسيم المجالي للمغرب قبل الحماية : بلاد السيبة و بلاد المخزن .

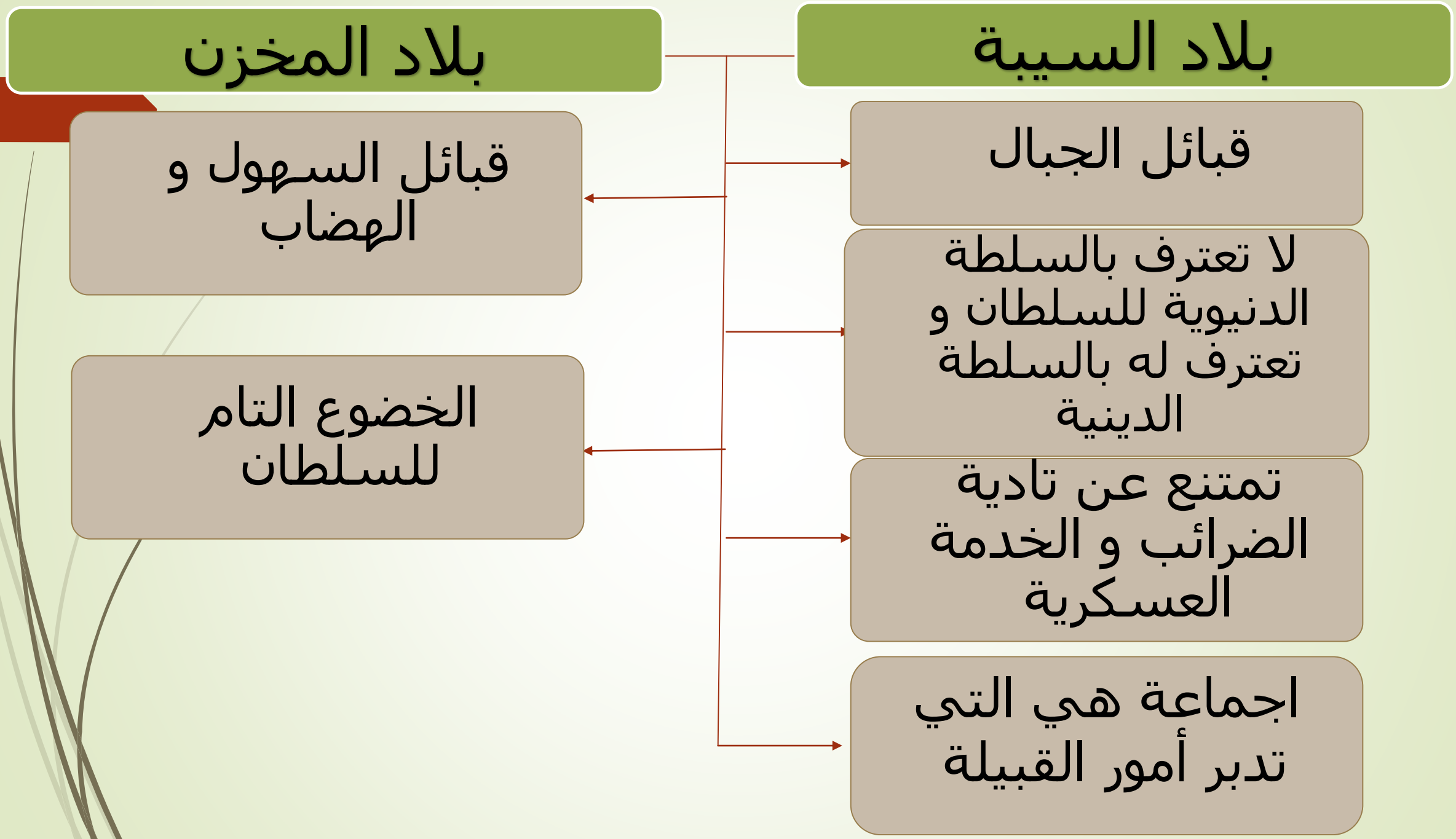
بلاد السيبة
بلاد المخزن
قبائل الجبال
قبائل السهول و الهضاب
لا تعترف بالسلطة الدنيوية للسلطان و تعترف له بالسلطة الدينية
الخضوع التام للسلطان
تمتنع عن تادية الضرائب و الخدمة العسكرية
اجماعة هي التي تدبر أمور القبيلة

II. التقسيم المجالي للمغرب خلال الحماية :

عرف المغرب خلال مرحلة الاستعمار عدة تقسيمات وعرفت بثلاث مناطق النفود :

- ✓ طنجة والتي هي منطقة دولية .
- ✓ منطقة الشمال و الصحراء المغربية تحت النفود الإسباني .
- ✓ منطقة الوسط و باقي التراب الوطني تحت النفود الفرنسي.

كل منطقة من المناطق الثلاث تطبق نظام سياسي و إداري و تدبير يختلف عن منطقة أخرى

- بالنسبة لطنجة عرفت بنظام استعماري خاص بها وهي نظام الإدارة الدولية.
- نهجت فرنسا في المناطق التي كانت تحت سيطرتها سياسة استعمارية مطلقة وقسمت المغرب سنة1923:
  - ثلاث أقاليم عسكرية : فاس، مكناس و مراكش.
  - أربعة أقاليم مدنية : الرباط والشاوية و الغرب و وجدة.
- خلال سنة 1940 تم تغيير التقسيم على الشكل التالي :
  - أربعة أقاليم عسكرية: فاس، مكناس، مراكش و أكادير .
  - ثلاث أقاليم مدنية : الرباط ، الدار البيضاء و وجدة.

- كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا تبنت إسبانيا نظريات السيطرة على الإنسان و المجال في المنطقة الشمالية و الجنوبية كأساس لتثبيت وجودها عبر إحداث أجهزة عسكرية و إدارية مستندة على تجربتها الاستعمارية في أمريكا .
- وبذلك قسمت الشمالية الى خمسة جهات :
  - الجهة الشمالية .
  - جهة جبالة .
  - جهة غمارة .
  - جهة الريف .
  - جهة الكرث .
- شهد المغرب على إمتداد فترات تاريخية طويلة تنظيمات مجالية متواضعة أتخذت كفائضات لتدخل الدولة المركزية هذه الأخيرة لم يكن يتحكم فيها أحيانا خصوصا مع صعود قوة بعض القبائل خلال فترات ضعف السلطة

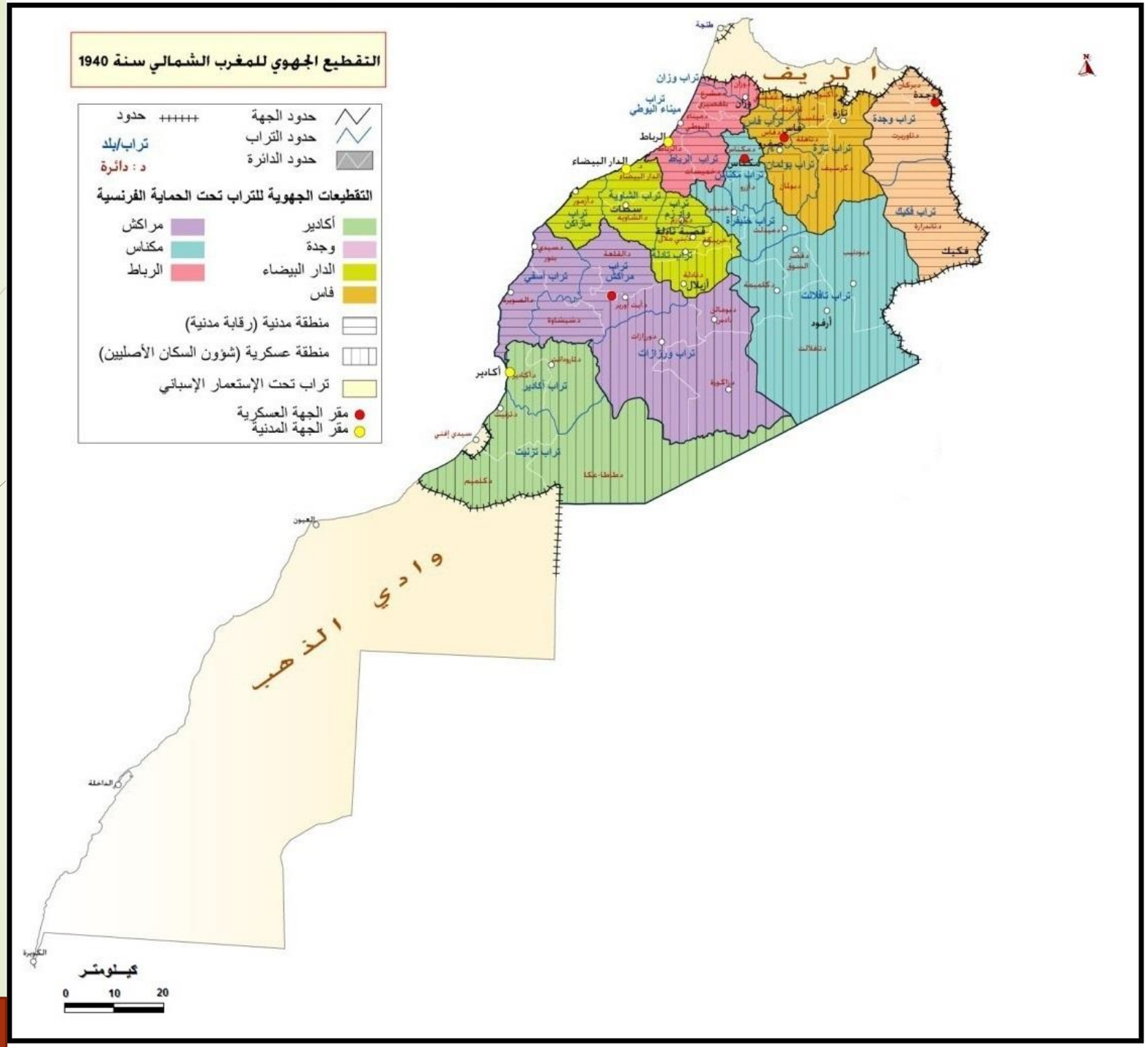

المصدر : المندوبية السامية للخطيط

III. التقسيم المجالي للمغرب بعد الاستقلال 1956-1971 :

- لقد كان المغرب في عهد الحماية يخضع لمقتضيات تنظيمية تعالج التقطيع الترابي استجابة لمتطلبات أمنية وعسكرية واستراتيجية بالدرجة الأولى.
- وبعد 1956 ركزت الدولة في أول خطواتها إعطاء الاهتمام للأقاليم والمناطق الواقعة خارج محور الدار البيضاء-القنيطرة محاولة بذلك محاربة فكرة المغرب النافع والمغرب الغير النافع.

- وقد تم إلغاء التقسيم الإداري القديم وتعويضه بمقتضى الظهير المؤرخ ب 16 دجنبر 1955 والذي قسم المغرب إلى 13 ناحية وعمالتين هما الدار البيضاء والرباط.
- وقد تم تغييره بمقتضى الظهير المؤرخ بـ 13 أكتوبر 1956 وهو أول ظهير حمل تصورات جديدة لنظرة السلطات العمومية للتقسيم الإداري الموروث عن عهد الحماية، حيت استبدل كلمة ناحية بالإقليم.
- وقد تم تقسيم المغرب بموجب هذا الظهير إلى 19 إقليما و 5 عمالات، إذ بعدما تم الاتفاق مع إسبانيا فيما يخص منطقة الشمال، ومع الدول الأجنبية فيما يخص طنجة كذلك، أصبحت أقاليم المغرب هي: الرباط، مكناس، فاس، تازة، وجدة، تافيلالت، ورزازات، مراكش، أكادير،اسفي الجديدة، الشاوية، بني ملال، طنجة، العرائش، الشاون ، تطوان، الريف والدارالبيضاء، أما العمالات الخمس هي: الرباط، الدارالبيضاء، مراكش، فاس ومكناس.

- لكن يبقى النص المرجعي لتقسيم التراب ببلادنا هو الظهير المؤرخ بـ 02 دجنبر 1959 الذي يعد اللبنة الأولى لوضع نواة لتقسيم إداري حقيقي و لإدارة تقوم على مبدأ التمركز في جميع أنحاء المغرب.
- ومن أهم ما جاء به هذا التقسيم هو تقليص عدد الأقاليم الذي كان 19 إقليم في التقسيم السابق إلى 16 إقليم، حيت تم حذف كل من إقليم أسفي، الجديدة، الشاون، والعرائش بينما تم إحداث إقليم طرفاية.
- إن الإقليم كإطار ترابي أتى لتركيز السلطة على المستوى المحلي وذلك لتقريب الإدارة من المواطنين ومحاولة إدماج المواطنين في الهيكلة الجديدة للدولة وكذا توفير مجال وسيط بين الدولة والمجال المحلي.

- ولم يكن الاهتمام بالمجال الجهوي والجهة إلا بعد التأكد والتيقن من استفحال الفوارق والتفاوتات الجهوية وعجز الإطار الإقليمي عن مواجهتها نظرا لأنه إطار محدود لا يلائم الهدف من التنمية الجهوية.
- فجاء الظهير الشريف ر قم 1-71-77 بتاريخ 1971-06-16 ليقسم البلاد إلى سبع مناطق جهوية ذات طابع اقتصادي، أو كل لها مهام دراسة وفحص مشاريع التنمية الاقتصادية

IV. ميلاد الجهوية بالمغرب سنة1971 :

1. الجهة في ظل ظهير 1971:

إذ كانت مختلف الإهتمامات ذات الطابع الجهوي غذاة الإستقلال وإلى حدود سنة 1971 ظلت نظرية ولم تظهر إلى حيز الوجود والتطبيق بكيفية جدرية, فإن **ظهير 16 يونيو 1971** جاء كنية أولى لتنظيم حقيقي للجهة حيث وضعها في إطارها القانوني ومبينا لوظائفها ... وقد جاء تعريف **الجهة** ضمن الفصل الثالث من الظهير المذكور بكونها " إطارا اقتصاديا سيتم ضمنه القيام بالدراسات وإنجاز البرامج من أجل تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة بين مختلف أجزاء التراب الوطني"

فالجهة على هذا الأساس ليست إلا أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن الأقاليم التي تدخل في محيطها تبقى محافظة على شخصيتها الإدارية

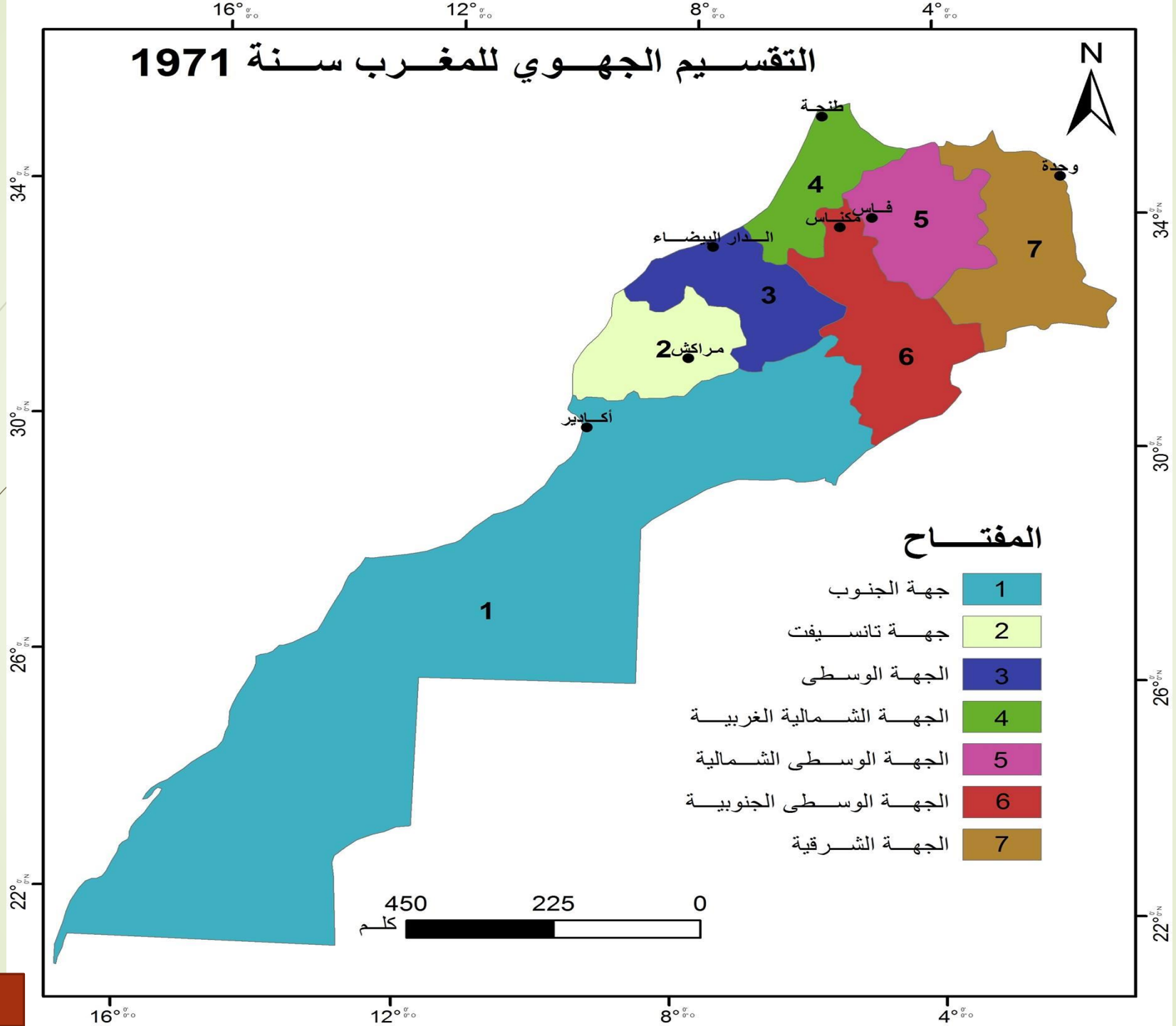

المصدر : عمل شخصي

2. دوافع التقسيم الجهوي لسنة 1971.

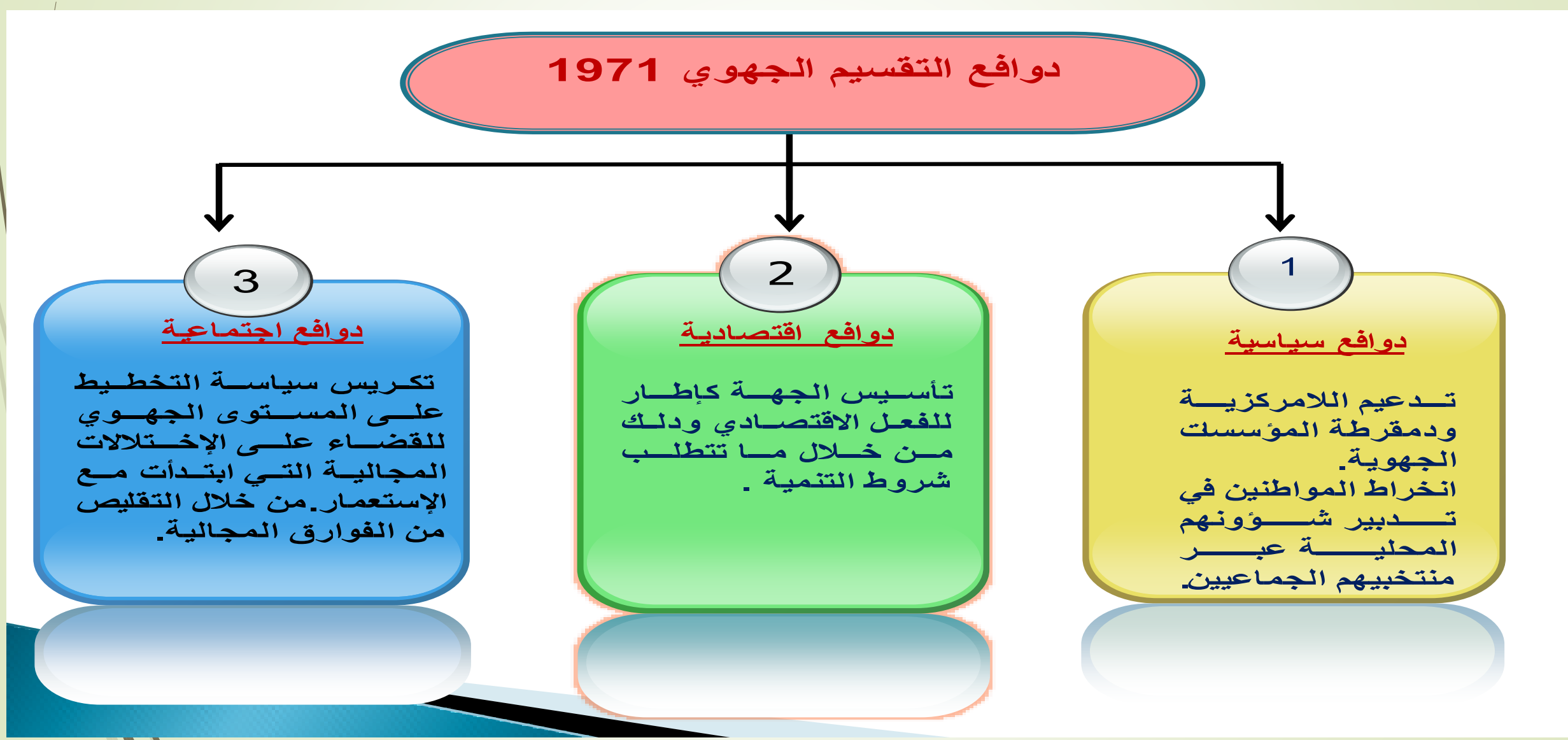

3. سياسة التخطيط كنواة للجهة .

- المخطط الخماسي (1968-1972).

حقق تقدم ملحوظ حيث ركز على دور الأقاليم في التنمية.

- المخطط الخماسي (1973-1977).

يعتبر أول مخطط وضع بعد صدور الظهير المنظم للجهوية بالمغرب سنة 1971 كما يعتبر مخطط أقام منهجية للتنمية الجهوية لرسم الأهداف الإجمالية للتخطيط الجهوي وتحديد الوسائل المالية، ويتميز عن سابقيه من المخططات بكونه واكب تطور الأطار المؤسساتي .

- مخطط سنتي (1978-1980).

إهتم بالسياسة الجهوية وذلك بنهج سياسة إعداد التراب الوطني.

تدعيم مسلسل اللامركزية بغيت مضاعفة مشاركة السكان في عملية التنمية، كما ألح على ضرورة تهيئ دراسة تشخيصية على صعيد كل جهة.

- المخطط الخماسي (1981-1985).

انطلق هذا المخطط من الصعيد المحلي على مستوى الجماعات المحلية ثم التنسيق على الصعيد الإقليمي والجهوي ليصل في نهاية المطاف للمستوى الوطني.

- مخطط مسار التنمية (1988-1992).

يهدف هذا المخطط :

- ✓ مواصلة تعزيز الجهوية وتركيزها على قاعدة واسعة من التشاور و التشارك من أجل تحقيق التنمية .
- ✓ تعزيز التخطيط على ثلاثة مستويات (الجماعات/ الأقاليم / الجهة).
- ✓ القضاء على الإختلالات الجهوية وتنمية العالم القروي، وتدعيم اللامركزية وعدم التركيز.

4. أسباب فشل التقسيم الجهوي لسنة 1971 :

- عدم منح المشرع المغربي للجهة الشخصية المعنوية و الإستقلال المالي الكافيين بتفعيلها.
- عجز الجهة في المجال الاقتصادي المحدد لها عن تحقيق أهدافها المتمثلة في التنمية الجهوية والحد من الإختلالات المجالية حيث ظلت الجهة الوسطى والجهة الشمالية الغربية وخاصة المحور الممتد بين القنيطرة والدار البيضاء واللتان تمثلان قطبا اقتصاديا تتوفر على أغلب التجهيزات والبنيات التحتية المهمة مقارنتا مع غيرها من الجهات.
- هناك تباين ديموغرافي, بحيث تركز 48% من مجموع سكان المغرب سنة 1990 داخل الجهتين المذكورتين واللتان لا تشكلان سوى 11% من مجموع التراب الوطني.
- على المستوى السياسي تمثل في عدم إحداث هيئة تتولى تنفيد المقررات التي يمكن اتخادها على صعيد كل جهة وغياب الإختصاصات الواضحة للمجلس الجهوي الذي كان دوره لا يعدوا أن يكون إستشاريا فقط . إضافة إلى ضعف الموارد المالية المخصصة لهذا للمجلس.
- غياب المعايير و الخصوصيات السوسيو-مجالية لهذا التقطيع الجهوي والإعتماد فقط على المعايير السوسيو-اقتصادية و السياسية للبلاد وهذا ما فرز لنا ما يسمى بالمغرب النافع و غير النافع تعبيرا عن التأخر الاقتصادي والاجتماعي الذي يميزها .

٧. التقسيم الجهوي للمغرب وفق تجربة 1997 :

- بعدما أخفقت التجربة الجهوية لسنة 1971 في تحقيق أهدافها، سارعت السلطات العليا إلى التفكير في تجربة جديدة ترتكز على أسس إقتصادية و إجتماعية وثقافية مثينة، تراهن على محو الفوارق بين مختلف جهات التراب الوطني، خصوصا أمام التحولات التي شهدتها البلاد سواء على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي.

1. الظرفية التي أطرت إعتماد هذا التقطيع الترابي:

- أمام فشل الدولة في القضاء على اللاتوازنات فيما بين مناطق وجهات المغرب في التقسيم الجهوي لسنة 1971، وفي ظل كل هذه المشاكل أضحى من الضروري، إعطاء الجهة جهازا تنفيذيا وتشريعيا وإداريا واستقلالا ماليا يمكنها من السهر على تنفيد سياساتها الاقتصادية والسياسية.

مثلا: أدت هيمنة الجهتين الوسطى والشمالية الغربية إلى جلب اهتمام مختلف الفاعليين الاقتصاديين مما أدى إلى التأثير على السياسة التموينية العمومية للتجهيزات وعلى موجات الهجرة، وأيضا على مستوى عيش السكان بالإضافة إلى التمركز المكثف الذي أبان عنه إحصاء 1994، حيث أوضح أن 48 % من مجموع سكان المغرب تحتضنها الجهتين المذكورتين أعلاه، هذا كله أدى إلى توزيع غير متكافئ للأنشطة الاقتصادية رغم كل التدابير التحفيزية الرامية إلى توجيه الاستثمارات إلى الجهات الداخلية المهمشة

وهكذا بدأ المد الجهوي يحظى باهتمامات خاصة أبرزها:

- محطة 1984 في المسلسل الجهوي:

كانت البوادر الأولى توضح بأن المغرب كان يهيئ لتجربة جديدة، وذلك ما يتضح من خلال مضمون الخطاب الذي جاء به الملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 10 أكتوبر 1984 في فاس، أمام المجلس الاستشاري للجهة الوسطى الشمالية داعيا إلى تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية والسياسية.

- الجهة جماعة محلية وفق دستور 1992.

شكل التعديل الدستوري لسنة 1992 تحولا في مسار التنظيم الجهوي بالمغرب، حيث ارتقى بالجهة إلى مستوى المؤسسة الدستورية أي في ـ مصاف الجماعات المحلية ـ حسب مقتضيات الفصل (94) في الدستور، الذي ينص أن الجهة أصبحت جماعة محلية ووحدة ترابية تتمتع بالاستقلال التام والإداري كباقي الجماعات الأخرى، وقد تم تدعيم الركائز الدستورية للجهة في التعديل الدستوري لسنة 1996 حسب مقتضيات الفصل (100).

- ظهير 1997 وإعادة تنظيم الخريطة الجهوية بالمغرب.

لم يكن إصدار القانون المنظم للجهات (47.96) الصادر في 2 أبريل 1997 وليد الصدفة بل جاء نتيجة لمجهودات وأعمال سياسية وقانونية إصلاحية، الذي أعاد ترتيب الخريطة الجهوية بالمغرب، حيث أصبح للجهة كيان مستقل يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي واختصاصات قانونية تقريرية واستشارية.

- وقد أفرز هذا القانون تقطيعا جهويا جديدا قسم المغرب إلى 16 جهة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

2. الدوافع والأهداف الأساسية لإحداث الجهات سنة 1997.

يهدف التقسيم الجهوي إلى تكوين مجموعة متجانسة ومندمجة بين مختلف المكونات الترابية لكل جهة، وبشكل عام يمكن تلخيص الدوافع الأساسية للجهوية في أربع نقط:

- الدوافع السياسية:

ـ تدعيم اللامركزية واقرار الديمقراطية المحلية ونهج سياسة القرب.

ـ ربط الجهة بمسألة الوحدة الترابية الوطنية، ذلك أن هذا التقسيم الجهوي جاء كاستراتيجية لحل مشكلة استرجاع الصحراء.

- الدوافع الإدارية:

ـ التخفيف من مسؤولية الدولة، وذلك بتحويل بعض الاختصاصات التي تقوم بها الدولة الى المجالس الجهوية أمام تزايد أعبائها الاقتصادية والاجتماعية وتقلص امكانياتها المادية بسبب التقويم الهيكلي الذي طبق مند 1983 ومن ثم فالتفكير في بلورة التقسيم الجهوي نظر إليه كأحد الحلول للتخفيف من أعباء الدولة وامتصاص الاستياء الشعبي وذلك من خلال خلق وسائط شعبية بين الدولة والسكان.

ـ تقريب القرار الإداري من مكان تنفيذه ليكون أكثر موضوعية ونجاعة، وذلك لتسهيل اتخاد القرار المناسب والإسراع لتنفيذه في أحسن الظروف والأوقات.

- الدوافع الاقتصادية:

ـ تعزيز التنمية الاقتصادية والإقلاع السوسيواقتصادي ومواكبة متطلبات العولمة.

ـ وكذلك اختيار المخططات كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف، سواء على المستوى الوطني والجهوي والاقليمي والمحلي.

- الدوافع الاجتماعية:

ـ الجهة هي الفضاء الذي لا بد منه لتنسيق التنمية الشاملة.

ـ تحسين مستوى التنمية البشرية والقضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي.

3. المعاسر المعتمدة في التقطيع الجهوي.

إن عملية التقسيم الترابي والإداري ليست عملية سهلة أو بسيطة بل هي معقدة وصعبة، إذ يتعين على واضعي التقطيع أن يأخذوا بعين الاعتبار مختلف المعطيات الجغرافية والديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من أجل الوصول إلى تقطيع فعال يسمح بتحقيق التنمية والأهداف التي تتوخى إعطاء جهات ترقى لطموحات تلك المرحلة.

- المعايير الطبيعية الجغرافية:

تبقى الطبيعة المحدد الأساسي والأهم في تحديد الجهات غالبا ما يتم الجمع بين مناطق متصلة ذات امتداد تضاريسي متشابه بحثا عن التجانس الطبيعي، كالوحدات الهضبية (الجهة الشرقية) أو الوحدات السهلية سهل الغرب (الغرب الشراردة بني حسن) أو الأحواض النهرية كحوض تانسيفت (تانسيفت الحوز) لكن دون أن يعني هذا ضرورة تطابق الجهات مع الوحدات التضاريسية لوجود معايير أخرى تتدخل لتكتمل صورة التقطيع.

- المعايير البشرية والثقافية:

أخد التقطيع بعين الاعتبار الوحدات البشرية والتشكيلات القبلية والاثنية المنتشرة فوق المجال بغية تجميع القبائل المتقاربة في جهات واحدة (القبائل الصحراوية بمعظم فروعها) الجهات الصحراوية الثلاث، أو تجميع عدد من القبائل الأمازيغية في جهتي مكناس تافيلالت، وتادلة أزيلال، قصد تحقيق نوع من الانسجام القبلي والثقافي (العادات، التقاليد، اللهجات، نمط العيش....) أيضا يتم الجمع بين مناطق ذات ارتباط تاريخي (مكناس تافلالت) لتوطيد وتنمية وتصحيح هذا الارتباط والرقي به من التبعية إلى التكامل والاندماج.

- المعايير السياسية والجيواستراتيجية:

السياسة الجهوية تمثل في حد ذاتها برنامجا سياسيا واستراتيجيا بحكم الموقع المتميز للمغرب، هذا المعيار يراعي بعدين:

ـ بعد الاندماج الوظيفي ويهدف إلى تعزيز الطابع العصري للدولة.

ـ الأبعاد المتعددة للمجال المغربي، البعد المتوسطي، الأطلنطي، الجبلي، الصحراوي، البعد الحدودي (المشاكل السياسية التي تعرفها الجهات الحدودية الصحراوية) والتي تهدف إلى الاستفادة من استثمار المؤهلات الاقتصادية والطاقات البشرية التي تزخر بها مختلف الجهات بالمغرب.

- معايير الانسجام والتكامل الوظيفي:

يتضمن هذا المعيار البعد المستقبلي ذلك أن السياسة الجهوية بمفهومها الحديث تتوخى بالأساس تحقيق تنمية شاملة ومندمجة والحد من التفاوتات الجهوية، ويخضع هذا المعيار إلى عاملين أساسيين هما:

ـ عامل الاستقطاب الحضري: ويتمثل في دور الحواضر كإشعاع حضاري واقتصادي جهوي مهم.

ـ عامل تشابه البنيات التحتية ومؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ويتمثل في درجة الكثافة السكانية وشبكة المواصلات .

4. نظرة عامة عن اختلالات وأسباب فشل هذا التقطيع:

وفي قراءة سريعة لهذا التقسيم الترابي يمكن القول أن تدبير العمل الجهوي يعرف عدد من العيوب والنقائص الناجمة عن هفوات التقطيع أو فراغات القانون المنظم للجهات (47.96) ويمكن إجمال هذه الاختلالات في النقاط التالية:

- رغم المجهودات التي بدلتها السلطات المركزية من أجل تجاوز سلبيات تقطيع 1971، فإن الاختلالات ظلت قائمة، فهناك جهات غنية بموقعها وبإمكانياتها ومؤهلاتها (الدار البيضاء، سوس ـ ماسة ـ درعة)، بينما جهات أخرى فقيرة من حيث الثروات الطبيعية والبنيات والتجهيزات، إضافة إلى الاختلال والتفاوت.

- تضخم في عدد الجهات (16جهة)، والجمع بين مناطق غير منسجمة (الحسيمة ـ تازة ـ تاونات) ثم (زاكورة ـ أكادير) والتفريق بين مناطق منسجمة (الناظور والحسيمة) ثم (فاس ومكناس).
- تكوين الجهات على أسس تراعي الاعتبارات الإدارية والسياسية أكثر من الاعتبارات التنموية والاقتصادية، فعوضا من أن يأخذ التقطيع الجهوي بعين الاعتبار تصاميم التنمية والتهيئة الجهوية، أخذ الإقليم أساس وركيزة وحيدة لإحداث الجهة، وخصوصا وأن الإقليم هو الأخر أحدث على أسس إدارية وسياسية عوض أن يكون مؤسسا على معطيات ومؤشرات اقتصادية.
- تحكم سلطة الوصاية في مؤسسة الجهة (النفقات العمومية، وصفقات البيع والشراء).

- عدم توفر الجهات على كفاءات قادرة على تدبير أمور الجهة مما يعطل أهم وظائفها.
- غياب النصوص القانونية التكميلية والمراسيم التنفيذية المرافقة لنقل الاختصاصات من المركز إلى الجهات.
- تكريس الطابع الاقتراحي لمؤسسة الجهة ما دامت تنجز دراسات المشاريع غير أن تنفيذ هذه المشاريع يوكل لأطراف أخرى كوكالات التنمية أو الوزارات.

نقط الضعف هاته أفرزتها كذلك دراسات المخطط الوطني لإعداد التراب، التي أبانت على الجهات بمقاييسها الترابية المعتمدة وفق تقطيع 1997 لا توفر الأرضية المناسبة للتنمية المبتغاة. ومن هنا تم النظر في اعادة التقطيع الترابي ككل وتعميق النقاش حوله خاصة مع بروز الجهوية المتقدمة، وذلك بهدف تجاوز بعض الاختلالات واحتواء السلبيات التي أفرزها وهذا ما حدث بالفعل حيث تم اعتماد تقسيم جهوي جديد سنة 2015.

VI. التقطيع الترابي الجديد : فضاء مرحلي لترسيخ الجهوية

1. الفرق بين الجهوية المتقدمة والجهوية الموسعة؛

- **الجهوية المتقدمة :**

هي تنظيم هيكلي وإداري تقوم بموجبه الحكومة أو السلطة المركزية بالتنازل عن بعض الصلاحيات لفائدة الجهات المكونة للوحدة الترابية للدولة، وذلك لتعزيز التنمية المحلية، وتنشيط التبادل التجاري وتقريب الإدارة والدولة عموما (بما تُقدم من خدمات وتُوفر من مصالح) من هموم المواطن، عبر صياغة سياساتٍ محلية تنبع من الخصوصية المميزة لكل إقليم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- **الجهوية الموسعة :**

هي المرحلة اللاحقة على الجهوية المتقدمة، وفي حال تطبيقها تُصبح الجهات مستقلة في كل شيء عن الحكومة المركزية بما في ذلك الاستقلال السياسي، لكن ذلك لا يعني خروجَ الجهات عن سيادة الدولة. وبالتالي فالجهوية الموسعة هي شكل من أشكال الاستقلال الذاتي الضامن لهوية الإقليم وسيادته واستقلاليته المالية لكن مع بقاءِ السيادة للدولة الأم.

2. مراحل تنزيل الجهوية الموسعة :

- **المرحلة الأولى:**

الخطاب الملكي بتاريخ 13 يناير 2010 والذي دعى من خلاله الى انشاء اللجنة الاستشارية الجهوية .

- **المرحلة الثانية:**

التعديل الدستوري في سنة 2011 وتخصيص الباب التاسع للجهوية

اعداد قانون منظم للجهات.

- **المرحلة الثالثة:**

التنزيل الفعلي للجهوية بموجب المرسوم رقم 2.15.40 الصادر في 20 فبراير 2015.

3. اسس الجهوية المتقدمة:

- ولا : التشبث بمقدسات الامة وثوابتها في وحدة الدولة والوطن والتراب ؛
- ثانيا : الاتزام بالتضامن اذ لا يعني اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلط بين المركز والجهات ؛
- ثالثا : اعتماد التنافس والتوازن في الصلاحيات والامكانات وتفادي تداخل الاختصاصات وتضاربها بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات ؛
- رابعا : انتهاج اللاتمركز الواسع الذي لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله في نطاق حكامة ترابية ناجحة قائمة على التنافس والتفاعل .

المصدر : المندوبية السامية للخطيط

4. هداف الجهوية المتقدمة :

- تحقيق تنمية مجالية تراعي حقوق الساكنة وترتقي بالمجال لمكانة هامة كدعامة اساسية لنموه؛
- الرفع من نسبة مشاركة الساكنة في اتخاد القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية
- ترسيخ الحكامة المحلية.
- تعزيز القدرات التنفيذية والتدبيرية للجماعات الترابية
- تقوية صلاحيات المنتخبين الجهويين.

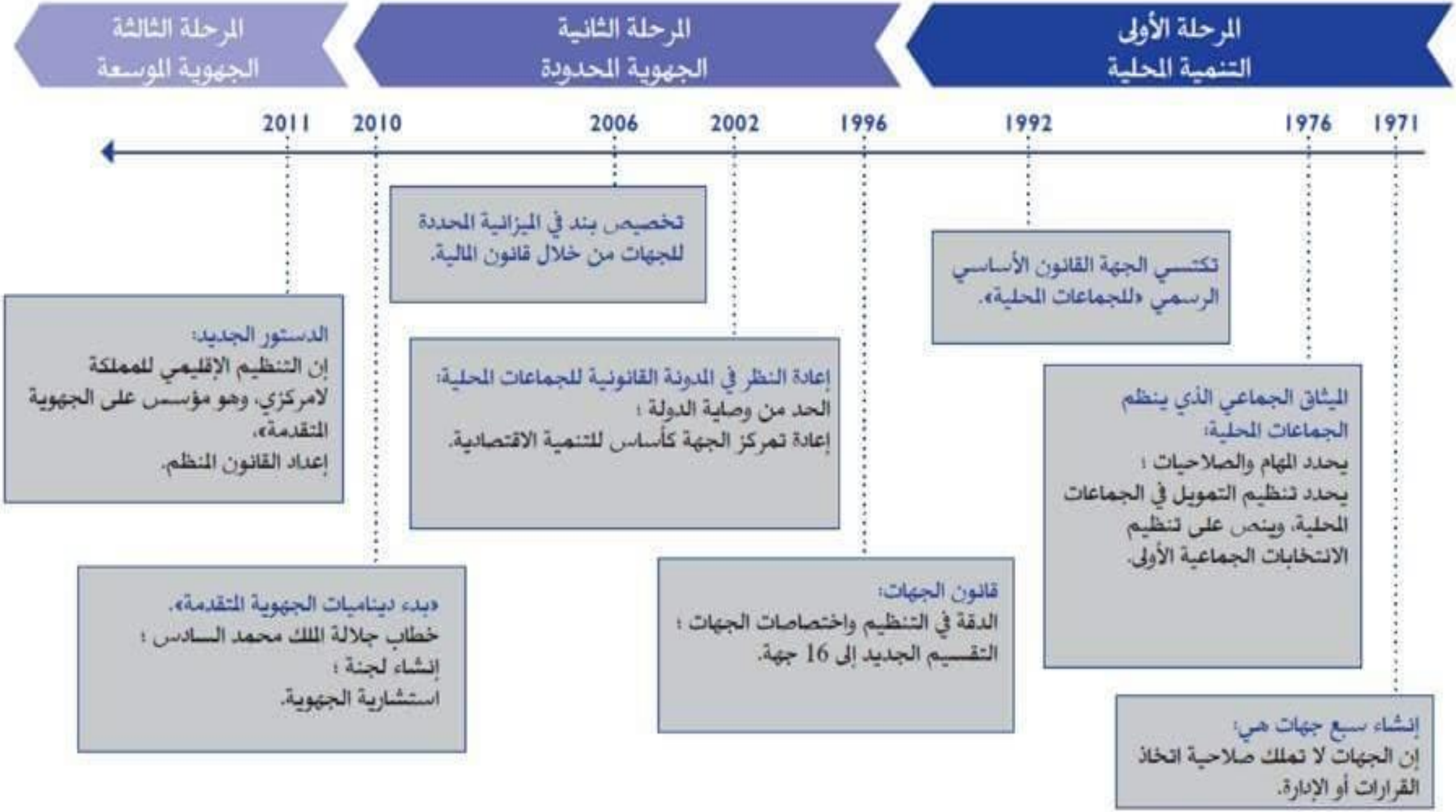
المرحلة الأولى
التنمية المحلية
المرحلة الثانية
الجهوية المحدودة
المرحلة الثالثة
الجهوية الموسعة
1971
1976
1992
1996
2002
2006
2010
2011
إنشاء سبع جهات هي:
إن الجهات لا تملك صلاحية اتخاذ القرارات أو الإدارة.
الميثاق الجماعي الذي ينظم الجماعات المحلية:
يحدد المهام والصلاحيات ؛
يحدد تنظيم التمويل في الجماعات المحلية، وينص على تنظيم الانتخابات الجماعية الأولى.
تكتسي الجهة القانون الأساسي الرسمي «للجماعات المحلية».
قانون الجهات:
الدقة في التنظيم واختصاصات الجهات ؛
التقسيم الجديد إلى 16 جهة.
إعادة النظر في المدونة القانونية للجماعات المحلية:
الحد من وصاية الدولة ؛
إعادة تمركز الجهة كأساس للتنمية الاقتصادية.
تخصيص بند في الميزانية المحددة للجهات من خلال قانون المالية.
«بدء ديناميات الجهوية المتقدمة».
خطاب جلالة الملك محمد السادس ؛
إنشاء لجنة ؛
استشارية الجهوية.
الدستور الجديد:
إن التنظيم الإقليمي للمملكة لامركزي، وهو مؤسس على الجهوية المتقدمة».
إعداد القانون المنظم.

لائحة المراجع و المصادر :

- جون فرانسوا تروان و اخرون، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية .
- عبد العزيز اشرقي، الجهوية الموسعة نمط جديد للحكامة الترابية و التنمية المجالية .
- رضوان زهرو، مجلة مسالك العدد 29/30 الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة و رهان الحكامة الجديدة .
- رضوان زهرو، مجلة مسالك العدد 31/32 الحكامة الترابية من الجهوية المتقدمة الى الحكم الذاتي .
- عبد العزيز اشرقي، العامل و المفهوم الجديد للسلطة، الطبعة الأولى 1924-2003، مطبعة النجاح الجديدة .

شكرا على الاصغاء و المتابعة